مشاغل الأجيال الشابّة في الخليج

حسن مدن

كثيرة المرّات التي تمّ فيها تناول اهتمامات الأجيال الشابة في بلدان الخليج، بما في ذلك مدى اهتمامها بالقضايا العامة كالتنمية والهُويّة، وانخراطها في الشأن الوطني العام، والوقوف عند الطريقة التي يُفكّر بها الجيل الجديد، والنظرة التي تحكم رؤيته إلى قضايا الشأن العام، التي قد تتوسّل العمل التطوعي شكلاً لتجليه.

إننا إزاء جيل مختلف، ينشأ في ظروف جديدة مغايرة، وليس ثمّة مدعاة هنا للمفاضلة، كأن نصوّر أنفسنا، نحن المخضرمين، أبناء جيل أفضل، كان أكثر اهتماماً بالقضايا الجادّة مقارنة بأبناء الجيل الجديد. تغيّرت الظروف والمعطيات بصورة تكاد تكون جذرية، ويجد جيل اليوم نفسه على تماسٍّ مع مؤثرات مختلفة عن تلك التي عرفناها، ويخضع في تفكيره وفي سلوكه لعوامل لم تكن قائمة عندما كانت أعمارُنا في أعمار هؤلاء الشبّان الذين ما أكثر ما سمعناهم يتحدّثون بجرأة عن قضايا تندرج في ما كان يعدّ، حتى أمدٍ قريب، مسكوتاً عنه.

يُؤخذ على إعلامنا الخليجي قلّة اهتمامه بهذه الشريحة الحيوية من المجتمع، فيما المطلوب منه أن يكون أكثر تماسّاً مع ما يدور في مجتمعاتنا من تحوّلات وأكثر تفاعلاً معها، ثمّة عُقدة من الموضوعات والقضايا ذات الطابع الاجتماعي أو الثقافي أو التنموي في حاجة إلى مناقشة صريحة ومفتوحة، لكي نحرّر إعلامنا من غربته عن المجتمع، ونُقلل من غلواء المادة الترفيهية المسرفة في برامجه، ومن تلك القضايا ما الذي يقلق الجيل الجديد في الخليج اليوم .. ما هي مشاغله واهتماماته، ما الأسئلة التي يثيرها الوضع الراهن في أذهان أبنائه؟

أسئلة يتعين الوقوف أمامها بجديّة، خاصة أنّ مجتمعاتنا الخليجية، في الإجمال، فتيّة في تركيبتها السكانية، حيث نسبة الشباب ممن تقلّ أعمارهم عن الثلاثين طاغية، ويدخل هذا الجيل الحياة وهو يواجه، على الأقل في بعض بلداننا الخليجية، مشكلات في التعليم وفي العمل ونقص (وضعف) الخدمات الثقافية وسواها. وعلى كاهل هذا الجيل تقع أعباء معيشية وعائلية مرهقة قد تجعل من العمل التطوعي ترفاً، ما قد يفسّر، في بعض الأوجه، ضعف مشاركة الجيل الجديد في الشأن العام، خاصة مع القيود التي تفرض على نشاطات المؤسّسات المعنية بمثل هذا النشاط.

أكثر من ذلك، يواجه هذا الجيل، في العمق، قضايا غير مسبوقة تتصل بالهُويّة الثقافية في زمن طغيان العولمة الثقافية التي تقدّم نموذجها الخاص في الثقافة، وليس في الوسع عزل هذا الجيل أو فصله عن تأثير ذلك، بل لعلّ ذلك ليس مطلوباً، فلكي نواجه قضايا هذا العصر يجب أن نزجّ أنفسنا في أتونه، لا أن نهرب منه، بيد أنّ ذلك يتطلب مقاربة شجاعة للتحدّيات التي يثيرها، ويطرحها على تفكير الجيل الجديد وسلوكه في المقام الأول، أكبر تحدٍّ نواجهه عندما نتحدّث عن قضايا الهُويّة يبرز، في المقام الأول، في صفوف الشباب، ذلك أن المؤثرات الوافدة بفعل آليات الاتصال الراهنة تتوجه مباشرة نحو أذهان هؤلاء الشباب بالذات، فهم الأكثر والأنشط تفاعلاً مع وسائط الاتصال هذه، وهم الأكثر مهارة في سبر أغوارها والولوج العميق في أسرارها ودهاليزها، ولا يمكن الاستخفاف، في النتيجة، بما يتلقّونه من معارف وأنماط تفكير وسلوك من هذه الوسائط، تضامي، لا بل تتفوق، في أحيان كثيرة، على المؤثرات التي يتلقّونها من خلال الوسائط التقليدية كالعائلة والمدرسة والمحيط الاجتماعي المباشر، بل من شأن حجم العبالة الوافدة من سياقات ثقافية وحضارية ودينية مختلفة، والموجودة بين ظهرانينا بكثافة، أن يشكل مصدراً للتكوين الثقافي والنفسي للأجيال الجديدة، لم يكن قائماً في حال الأجيال الأسبق، وهو أمر يقتضي دراسته وتحليله ورصد مفاعيله.

تتطلب مثل هذه العناوين العريضة معالجة تفصيلية، برؤية تنطلق من أنّ التعاطي مع هموم الجيل الجديد يتطلب، بدوره، تفكيراً جديداً، ويظلّ أنّ الجوهري في الأمر إيلاء عناية لإشراك الشباب في الشأن العام وإدماجهم فيه، عبر مختلف الآليات الثقافية والاجتماعية، من خلال تشجيع الهيئات الشابة التي يمكن أن تجترح أفكاراً جديدة تلائم وعي الشباب وطموحاتهم وتطلعاتهم، والقضايا التي هم بحكم أعمارهم وحساسياتهم العصرية أكثر قرباً منها، ما يجعل من رؤاهم أقرب إلى المستقبل، وكذا إعادة النظر في المقرّرات الدراسية والجامعية لتكون جامعة بين مقتضيات العصر وضرورات صون الهُويّة الوطنية.

الملامح الأولى للشرق الأوسط «المختلف»

محمد أبو رمان

بالرغم من إقرار أمين عام حزب الله اللبناني حسن نصر الله بأنّ الحزب تلقّى ضربة قاسية، بما لم يشهد له تاريخ «المقاومة» في لبنان مثيلاً، ولا لبنان، وربما العالم بأسره، لطبيعة (ونوعية) الهجوم الغامض الذي أدّى إلى قتل عشرات الأفراد وإصابة الآلاف، إلاّ أنّ الأهم في خطابه أنّه لم يعلن الاستسلام أو التراجع، بل أكّد استمرارية ما توصف بـ«حرب الاستنزاف» التي يشنّها الحزب في شمال فلسطين المحتلة، بينما اللافت الجدد، السعودية والإمارات وقطر، لم تدخل أدواراً في حيّز المجال الاستراتيجي في التأثير على مخرجات الصراع أو مدخلاته!

الوجه الجديد للمنطقة، الذي تحدّث عنه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، يكشف عن أول ملامحه من خلال التكنولوجيا الحديثة والتحول الجديد في الاستقطاب الإقليمي، بانتظار معرفة نتيجة الانتخابات الأميركية التي ستكون هي الأخرى متغيراً مهماً في تحديد إلى أين ستتجه الأمور في المنطقة في العام المقبل.

رسائل مجزرتي الاتصالات والضاحية الجنوبية

لميس أندوني

بداية أؤكد على أهمية الموقف السياسي والأخلاقي من مجزرتي أجهزة الاتصالات اللاسلكية (البيجر وغيرها)، الثلاثاء والأربعاء، والغارة على الضاحية الجنوبية في بيروت، يوم الجمعة، إذ إن غرض العمليتين والغارة تصفية حزب الله تنظيمياً وجسدياً، وترهيب الشعب اللبناني بأسره، حتى تبقى فلسطين، ومنها غزّة، وحدها في مواجهة حرب إبادة صهيونية.

يحظر القانون الإنساني الدولي استهدافا للمدنيين، فهما كانت هوية المستهدَف، فالتفجيرات تسببت بإصابة أكثر من أربعة آلاف مواطن لبناني، ولا يمكن إلا أن يكون هذا مقصوداً، فقد تعاملت إسرائيل، وهنا الرسالة الأخطر، مع المدنيين في الضاحية الجنوبية لبيروت تماماً مثل ما تتعامل مع أهالي غزّة وهمومهم فلسطين؛ لا شيء سيوقفها عن قتل من أمامها.

وبغضّ النظر عن الموقف الأيدولوجي أو السياسي من حزب الله وإيران، يجب وضع الجريمة الإسرائيلية في سياقها، وخصوصاً أنها جزء من استراتيجية وظفتها الدولة الصهيونية وتوظفها منذ نشأتها، فحتى قبل حرب الإبادة في غزّة، لإسرائيل سجل طويل في الاستهداف الجماعي للمدنيين، وليس الحديث هنا عن حرب إبادة في لبنان، إنما عن استعداد لإبادة مدنيين لبنانيين للقضاء جسدياً وبنيوياً على فصيل شارك في دعم المقاومة الفلسطينية في نضالها التحرّري ضد نظام كولونيالي استيطاني عنصري يريد إنهاء الشعب الفلسطيني وإلغاء هويته.

تقوم الاستراتيجية الصهيونية، قديماً وحديثاً، على محاولة تصفية المقاومة الفلسطينية ومنع قيام حركة مقاومة في محيط الدولة الصهيونية، فدول الطوق، كما تسمّى، يجب أن تكون «منطقة عازلة» لحماية إسرائيل، شاءت تلك الدول أم أبت، لذا تجري معاقبة الشعوب، فترهيب الشعب اللبناني لم يبدأ منذ بروز حزب الله، وإنما قبله بكثير، فخلال اجتياح جنوب لبنان عام 1978 وغزو لبنان عام 1982، استعملت إسرائيل القنابل العنقودية المتفجّرة والقنابل الفراغية التي تسحب الهواء من داخل البنايات، فتتهدّم جميع الأسقف والحيطان على السكّان في هذه البنايات. وكان ذلك بغرض ترويع اللبنانيين وحثهم على رفض وجود المقاومة الفلسطينية بينهم. الفرق حالياً أنّ التطور التكنولوجي قدّم أدوات أقتل ورعب لدولة لا قيمة فيها للأخلاق والقوانين. وقد لا تكون إسرائيل على علم بنطاق استهداف أكثر من ثلاثة آلاف من أعضاء حزب الله، لكن التفجير ينسجم مع استراتيجيتها العسكرية التي تفضل عمليات ضد أهداف نوعية على الحروب الواسعة التي قد تزجّ جيشها في معارك مباشرة مع أعدائها. وتعتبر واشنطن حزب الله من أهم أعدائها في المنطقة، ولديها سجل دموي غني في ترويع الشعوب ومحاولة قلبها ضد أنظمة وحركات تحرّر، فقد استخدمت قنابل النابالم علناً ضد الشعب الفيتنامي، وقبل ذلك القت قنبلتين ذريتين على هيروشيما وناغازاكي في اليابان، آذابتا أجساداً وسلختا جلوداً وسببتا جروحاً عميقة لمن بقوا أحياء، في واحدة من أبشع الجرائم في التاريخ، بحجة إنهاء الحرب العالمية الثانية، فانتقدت من الشعب الياباني، وليس من نظامه. ولا ننسى ما فعلته بأفغانستان والعراق. ولا تختلف إسرائيل كثيراً، فالغاية تبرّر الوسيلة، حتى لو كانت الغاية غير مشروعة وتمهد لاستمرار حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني وإنهاء حقوقه الوطنية.

قد تكون واشنطن مشاركة فعلاً في عملية التفجير الإرهابية، فقد نقل تقرير نشرته صحيفة نيويورك تايمز الأميركية في اليوم التالي للتفجيرات الأولى، عن مصادر أمنية واستخباراتية أميركية أن واشنطن هي التي وفرت التكنولوجيا الضرورية لمثل هذه العملية الكبيرة، وبالتالي استطاعت تصنيع «البيجرز» وأجهزة اللاسلكي المفخّخة، وما الشركة الهنغارية (الوسيطة)، كما أفادت الصحيفة، إلا واجهة إسرائيلية. والغريب أن التقرير لم يثر ضجة، وحتى الصحيفة نفسها لم تنشر إليه في تقاريرها اللاحقة، بالرغم من أن مصادرها استخبارية أميركية، وأن الخطوة الأميركية تنسجم مع استراتيجيتها المعلنة وتعهدها بتوفير التقنيات العسكرية والتكنولوجية لدعم إسرائيل، وتمكينها من تحقيق أهدافها والحفاظ على تفوقها العسكري على كل دول الإقليم.

> خوف الشعوب من إسرائيل مفهوم، فانتقام إسرائيل ممن يعاديها أو يدعم المقاومة قاسٍ، بل ومتوحش، مدعوماً بحماية أميركية وغربية

عودة إلى الموقف من «المجزرة»، نجد أن محللين وسياسيين عرب تسابقوا، بشكل غير مسبوق في فجاجته وحتى شماتته بالمصابين والقتلى، ليس فقط أحزاب الكتائب والقوات اللبنانية، إلى وضع اللائمة على حزب الله، وكأنه هو الذي ارتكب جريمة إرهاب ضد اللبنانيين. وهنا، إن يمكن تحميل حزب الله وإيران أخطاء وخطايا كثيرة، واتهامهما بممارسات وسياسات أساءت للبنانيين وشعوب أخرى، لكن تحميل حزب وزر عدوان إسرائيلي متكرّر هو، في جوهره، رفض لدعم الشعب الفلسطيني، وخصوصاً أن بعض هؤلاء لا يرى في إسرائيل عدواً، وإنما صديقاً وحليفاً، وعلى الأقل ينشد الاستسلام وتقاسم ما يمكن من مكاسب التطبيع.

خوف الشعوب من إسرائيل مفهوم، فانتقام إسرائيل ممن يعاديها أو يدعم المقاومة قاسٍ، بل ومتوحش، مدعوماً بحماية أميركية وغربية ومحصّنة بالمحاسبة الدولية. ولكن المحزن أن الإرهاب الإسرائيلي ينجح؛ فمشاهد غزّة مرعبة، عدا أن الضخّ الإعلامي للتيارات الانعزالية نجح، إلى حدّ ما، في ترويج فكرة أنّ لا شأن للشعوب العربية بالقضية الفلسطينية، وكأن إسرائيل عدو للشعب الفلسطيني فقط، فإذا نأت الدول العربية عن دعم الفلسطينيين، فلن تحاربها إسرائيل أو تؤذيها. وللأسف، نحن لا نعيش في عصر ثوري، رغم انضمام مجاميع الشباب والمفكّرين في العالم إلى النضال، كل بطريقته، ضد العنصرية الاستعمارية الصهيونية، إذ هناك شعورٌ مسبقٌ بالهزيمة. وعليه، من يقاوم يرتكب جريمة يعاقب عليها من إسرائيل.

للشعب اللبناني الحقّ في الرغبة بالعيش بسلام، فيكفيه ما يعانيه من فساد النخب، المشكلة أن إسرائيل لا ترى لبنان بلداً ذا سيادة له الحقّ في ترسيم حدوده وفي ثرواته الطبيعية، لكن إسرائيل تريد فرض حدود لبنان وما يحدّث ضمن حدودها كما تريد، طبعاً بحجّة ضمان أمنها، فأمنها وتفوقها هو الأساس. والدليل كيف تتعامل مع الأردن الذي وقعت معاهدة سلام معه في العام 1994، وعليه وقع الأردن اتفاقيات الغاز والكهرباء والمياه، والتي تعاملت إسرائيل معها ولا تزال كأنها حقّ إسرائيلي تقرر متى تلتزم ومتى تخرق ومتى لا تحترم فانتقام إسرائيل ممن يعاديها أو يدعم المقاومة قاس، بل ومتوحش، مدعوماً بحماية أميركية وغربية ومحصّنة بالمحاسبة الدولية. ولكن المحزن أن الإرهاب الإسرائيلي ينجح؛ فمشاهد غزّة مرعبة، عدا أن الضخّ الإعلامي للتيارات الانعزالية نجح، إلى حدّ ما، في ترويج فكرة أنّ لا شأن للشعوب العربية بالقضية الفلسطينية، وكأن إسرائيل عدو للشعب الفلسطيني فقط، فإذا نأت الدول العربية عن دعم الفلسطينيين، فلن تحاربها إسرائيل أو تؤذيها. وللأسف، نحن لا نعيش في عصر ثوري، رغم انضمام مجاميع الشباب والمفكّرين في العالم إلى النضال، كل بطريقته، ضد العنصرية الاستعمارية الصهيونية، إذ هناك شعورٌ مسبقٌ بالهزيمة. وعليه، من يقاوم يرتكب جريمة يعاقب عليها من إسرائيل.

للشعب اللبناني الحقّ في الرغبة بالعيش بسلام، فيكفيه ما يعانيه من فساد النخب، المشكلة أن إسرائيل لا ترى لبنان بلداً ذا سيادة له الحقّ في ترسيم حدوده وفي ثرواته الطبيعية، لكن إسرائيل تريد فرض حدود لبنان وما يحدّث ضمن حدودها كما تريد، طبعاً بحجّة ضمان أمنها، فأمنها وتفوقها هو الأساس. والدليل كيف تتعامل مع الأردن الذي وقعت معاهدة سلام معه في العام 1994، وعليه وقع الأردن اتفاقيات الغاز والكهرباء والمياه، والتي تعاملت إسرائيل معها ولا تزال كأنها حقّ إسرائيلي تقرر متى تلتزم ومتى تخرق ومتى لا تحترم فانتقام إسرائيل ممن يعاديها أو يدعم المقاومة قاس، بل ومتوحش، مدعوماً بحماية أميركية وغربية أساسية في مجالات ثقافية وتربوية أساسية كالتعليم، وعبر دروس الوطنية الأسيفة المُلقّنة للعموم، من غير الحديث عن المجالات الأخرى ذات الصلة بالصحة وبالمعاملات التجارية والاقتصادية وبالإعلام والتكنولوجيا ... إلخ. فاصبح من المسلّم به، في العرف، أنّ المعارض لا يكون إلا مجرّماً، والناقد ناكداً، والوعي المكتسب بالحقوق والواجبات ممارسةً فوضوية. تتنكّر لما للاستبداد من دور حاسم في بناء الاستقرار وتطوير الشعب.

الخلاصة أنّ حركات سياسية ونقابية كبرى، وشخصيات وطنية وتقدمية وثورية مؤثرة، إلى جانب أجيال من المناضلين المعروفين والمجهولين على السواء، لم يعد لهم جميعاً، بسبب التحوّلات التي طرأت أيضاً على الوعي الذاتي، وعلى مفهوم المصلحة الشخصية أو الجماعية، وعلى الوجود الاجتماعي في علاقة بأساليب النضال والمعارضة ... إلخ. من خلال التحويل المتواصل للاستبداد في الحكم إلى صيغة «ديمقراطية» تحكّمية، أيّ أثر فعليّ في الحياة العامة، أو أي وجود حقيقي وإن في الصراعات المُضطَجَة وتفاعلها المُتخيَّل، في هذا تعميمٌ مقصودٌ يُراد به، إذا نظرنا إليه من زاوية نسبية، أن مقاومة الاستبداد من مهام التطور الوطني، من المفروض أن تنطلق من الوعي النقدي بأهمية، إن لم تكن بحتمية، النضال الديمقراطي للخروج من الانحطاط الذي يسم الوجود الإنساني المغاربي بعامة.

(كاتب مغربي)

في الاستبداد المغاربي

عبد القادر الشاوي

لا يمكن التهرّب من الاعتقاد أن القمع السياسي، بمعنى هوان القهر وخزي الإذلال، مع وجود ظواهر وأساليب أخرى، هو أحد أكثر مظاهر الاستبداد القهري الذي يُمارس، بدرجات وطرق مختلفة، مع الادّعاء الكاذب بوجود ديمقراطية ما، في مختلف البلدان المغاربية. ومن قوة الإثارة التي يتضمّنها هذا المعطى يجوز الكلام، ولو بشيء من التعميم المقصود، عن ثلاثة أجيال من المناضلين السياسيين ضحايا الاستبداد المغاربي المذكور، تعرّضوا، على مدى يتجاوز ستة عقود بعد «الاستقلالات»، لثلاثة أصناف، وربما أكثر، من الطبائع، أو السياسات، التي قوّضت الأبنية التنظيمية التي اعتمدتها في العمل والنضال، وفككت عناصر الإيديولوجيات التعبوية، وغير التعبوية، التي «تمترست» في الشعارات الإصلاحية والانقلابية والثورية، لا تحيد عن صياغتها في الممارسة، وأكثر من ذلك أن تلك الطبائع، أو السياسات، أفلحت في تنفيذ وجهين من «أقوى» أوجهها عُنْفا: ضُمِنت بوُجْهٍ نوعاً من الولاء المُبَرَّر بالعجز، وبالوجه الآخر الإزاحة التامة للأفعال التي كانت تفعل فعل التحدّيات القائمة وتستغلها للتحريض ضد المخطّطات الرسمية، أو تستخدمها لتجنيد المناضلين والأنصار.

تحقق ذلك بعدما استقوت الأنظمة الحاكمة بالأجهزة القمعية والمخابراتية التي أعدتها لذلك، في وقتٍ كان فيه تنظيم الجيش، أو إعادة تنظيمه في بعض التجارب، قد حقّق مراده من تثبيت الاستقرار، وفرض السيطرة، وبسط النفوذ الوطني على الجغرافيا المُسَيّجة بالحدود الموروثة، بعدما صارت تُعْتَبَر وطنية لا يمكن زحزحتها بأي شكل أو قوة. ويذكر هنا أنّ من أفخم الإنجازات التي قامت بها تلك الأنظمة أنها وضعت لهذا «الهيكل الوطني» أناشيد تتغنّى به، ورايات ترفرف، في جو من الفرح المفتعل، أو المطلوب، لمختلف الممارسات الخاصة والعامة التي صدرت عنه، مع التأكيد على أن الشعارات التي صيغت لمصاحبة ذلك والإلحاح عليه، أصبحت تُرَدَّدُ تلقائيا، من كثرة الحفظ والتمثّل، لتبرير الوطنية الشوفينية، أو الولاء الطوعي، أو الخوف المرعوب والحياد المطلوب.

> المقصود بالاستبداد المغاربي، الذي أصبح نهجاً سلطوياً و«تقليداً» ناجعاً، أنه الأسلوب الخاص، المعادي لكل تصور ديمقراطي، الذي يتمتع به الحاكم، ويكون بين يديه، من خلال الأجهزة المختلفة التي تضمنه وتُطَبِّقُه، أهم سلطة، فيها المدلول السياسي للتحكم الفردي، بلتجئ إليها لمواجهة الأوضاع القائمة، أو التي يكون، حسب نوع من التنظير التحكمي، من المتوقع أن تقوم، لعل من أهمها ثلاثة: التناقضات المجتمعية العامة، بصرف النظر عن حدتها أو سكونها، التي قد تتجمع في أفق ما يكون بين أهدافه، مرسومة أو مستهامة، المطالبة بالإصلاح، أو العمل من أجل التغيير الشامل، أو الانقلاب العسكري الحاسم أيضا. وثانيها، ما يمكن الاصطلاح على تسميته، بحكم تلك التناقضات المجتمعية العامة، بالمعارضة السياسية التي يقْدِمُ عليها المناضل السياسي، أو النقابي، أو الحقوقي، في الوقت الذي يعمل على إبرازها داخل المجتمع وفق ما قد «يفرضه» عليه أسلوب (التحليل الملموس للواقع الملموس)، من زاوية الصراع والأولويات والمصالح، من تصورات أو اختيارات أو مهام. وثالثها المحاولة الانقلابية أو الثورية المترتبة، في كثير من الأحيان، عن المستويين المذكورين من قبل (التناقضات المعارضة)، وخصوصا أنّ المفهوم من هذه المحاولة أنها تكون مصحوبة بوعي سياسي قطْعِيّ يستخدم إدارة القوة المادية لبلوغ الهدف المتوخّى عن طريق العنف، يستوي في هذا أن تكون المحاولة حركة ثورية تحرض الشعب على الخلاص، أو «مؤامرة» عسكرية مرادها قلب النظام.

خاصّيّة الاستبداد المغاربي، وهو موجود، في نطاق الاختلافات، أو التعارضات، العامة بين النظم الحاكمة، رئاسية وملكية، بدرجات معينة، أنه كثيرا ما يَسْتَخْدِمُ القصور (الديمقراطي)، مبرّراً شكلياً، ولكنه مطلوب من الناحية الدعائية، لتطبيق إجراءاته الرادعة، أو تسويغ تصرفات سياسية معينة، استثنائية في الغالب، وكذلك اصطناع سردية (ليبرالية) تتمنطق بالتهديد والوعيد، لفرض وجوده وبسط «شرعيته».

حقيقة هذا الاستبداد المغلف بـ«الديمقراطية» التحكمية أنه أصبح نهجاً، والأوضح من ذلك أنه بات مقبولا، ولا نعدم وجود، في الدوائر الاجتماعية والسياسية التي يتحكم فيها، من يدافع عنه ضدّا على مصالحه الشخصية، أو الفئوية، أو الطبقية، دفاعا لا تخفى مراميه، والمهم فيه أيضا أنه جزء من تصور (بنيوي) يراه المدافع هذا قادرا، دون غيره من التصوّرات السلطوية، على ضمان الاستقرار، وحماية الناس من (الفوضى الخلاقة)، والضامن للوحدة الوطنية الاندماجية ولو كانت قسرية. وفي بعض التجارب يراه آخرون الحَكَم المتميز الذي لولا سلطته لكان مصير البلاد والشعب في حال من السوء لا مزيد بعده.

أما الزمن الثالث، الذي نعيش فصوله حالياً بكثير من اليأس، فهو الأجدر بالاهتمام، لأن الاستبداد فيه يُمارَسُ بسلاسة مفترضة عندما لا نرى في الساحات الوطنية العمومية إلا من يُهَدِّدُ دوره، ويستهوي نَجَاعَته، ويرغب جاهدا لكي يكون على منواله مُتَحَكِّما في تدبير شؤون بيته أو إدارته أو حزبه. هؤلاء كثُر تمكنوا هم أنفسهم، نيابة عن الحاكم المستبد، أو بدعم منه، من طرد المناضل السياسي، وإزراء المعارض الوطني الليبرالي، والاستخفاف الهازئ بمختلف القائلين بالتغيير، ناعتين إياهم بالشرذمة و«الطابور الخامس» عملاء الأجنبي، (بالإحالة غالبا على الدولة الموجودة في الرقعة الجغرافية نفسها)، في وقت لم يعد فيه للإصلاح تلك اللغة الوطنية، بعد الاستباحة، التي كانت له.

أما التغيير فقد انطفأ العمل من أجله بالسلبية التي كرّسها التدجين وأفلح الإرشاء في هزم مناصريه، إلى أن صار مَن يضرب به المثل يُخَوِّنُ، أو يُدان اخلاقيا فَيُعْزَل ويموت «رمزيا» متأسيا على الماضي، نادبا حظه في حاضر عَيَّاب لا يَمَلّ خَمَائه من تشنيع تصوراته واخْتِياراته.

إذا أضفنا ما كان للدين، في هذا السياق، من أثر واضح، وخصوصاً عندما يكون التأويل الديني سلاحا لتكفير المخالفين للسائد من الأوضاع الدنيوية، لأمكن أن نتعت الاستبداد المغاربي، ومن الحسرة أن جمال الدين الأفغاني لم يتوقف ذلك، بالتحكّم «الجبري» المطلق، وأنه قد كسب الرهان عندما عَمّمَ أسلوبه الخاص في إدارة الشؤون المختلفة والمتنوعة، وفي مجالات ثقافية وتربوية أساسية كالتعليم، وعبر دروس الوطنية الأسيفة المُلَقّنة للعموم، من غير الحديث عن المجالات الأخرى ذات الصلة بالصحة وبالمعاملات التجارية والاقتصادية وبالإعلام والتكنولوجيا ... إلخ. فاصبح من المسلّم به، في العرف، أنّ المعارض لا يكون إلا مجرّماً، والناقد ناكداً، والوعي المكتسب بالحقوق والواجبات ممارسةً فوضوية. تتنكّر لما للاستبداد من دور حاسم في بناء الاستقرار وتطوير الشعب.

الخلاصة أنّ حركات سياسية ونقابية كبرى، وشخصيات وطنية وتقدمية وثورية مؤثرة، إلى جانب أجيال من المناضلين المعروفين والمجهولين على السواء، لم يعد لهم جميعاً، بسبب التحوّلات التي طرأت أيضاً على الوعي الذاتي، وعلى مفهوم المصلحة الشخصية أو الجماعية، وعلى الوجود الاجتماعي في علاقة بأساليب النضال والمعارضة ... إلخ. من خلال التحويل المتواصل للاستبداد في الحكم إلى صيغة «ديمقراطية» تحكّمية، أيّ أثر فعليّ في الحياة العامة، أو أي وجود حقيقي وإن في الصراعات المُضطَجَة وتفاعلها المُتخيَّل، في هذا تعميمٌ مقصودٌ يُراد به، إذا نظرنا إليه من زاوية نسبية، أن مقاومة الاستبداد من مهام التطور الوطني، من المفروض أن تنطلق من الوعي النقدي بأهمية، إن لم تكن بحتمية، النضال الديمقراطي للخروج من الانحطاط الذي يسم الوجود الإنساني المغاربي بعامة.

(كاتب مغربي)

كاريكاتير — سعد المهندي

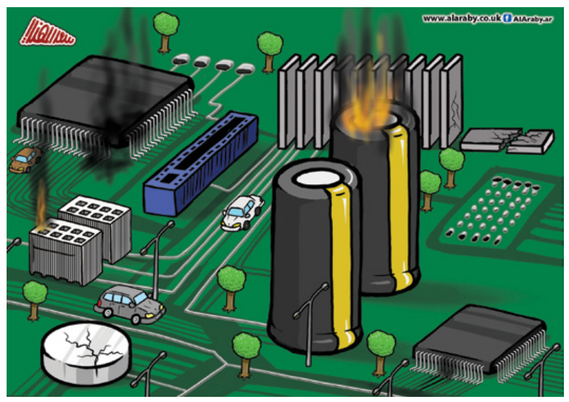

جريمة زولينغن: ما بعد الفاجعة ووعي المجتمع

علاء الدين آل رشي

كانت مدينة زولينغن الألمانية، مساء يوم الجمعة، 23 الشهر الماضي (أغسطس/ آب) تحتفل بذكرى مرور 650 سنة على تأسيسها. امتلأت الساحة الرئيسية بالأنوار والأصوات المليئة بالضحكات والأغاني. لكن الأجواء السعيدة لم تدم طويلاً، إذ تحوّل الحفل فجأة إلى مشهد من الفوضى والرعب. هجوم بسكاكين أدّى إلى مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة ثمانية آخرين بجروح خطيرة، وأصيب الحاضرون بالذهول والخوف.

لم يكن الهجوم مجرّد حادثة عابرة؛ بل كان له وقع عميق على المجتمع الألماني بأكمله. الجاني، شاب سوري يبلغ 26 عاماً، اسمه عيسى، قدم إلى ألمانيا لاجئاً في أواخر عام 2022. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) مسؤوليته عن الهجوم، ما أثار مزيداً من المخاوف بشأن قضايا الهجرة واللاجئين والأمن الوطني. أثار الهجوم استنكاراً واسعاً داخل وخارج ألمانيا، وأصبح الموضوع السياسي الرئيسي، بالكلية، خارج إطار الصراع، ومن دون أن يكون هناك تصوّر استراتيجي واضح يجمع أطرافه الرئيسية، فالعراق يمثل اليوم بالحشد الشعبي- إقليمياً، وليس عبر الدولة بصورة رسمية، وسورية تمثّل بوصفها امتداداً للنفوذ الإيراني (ويناى النظام بنفسه حتى عن أي تصريح له علاقة بالحرب على غزّة)، ولبنان عبر حزب الله واليمن عبر الحوثيين. أما الدولّ الأخرى الرئيسية، مثل الأردن ومصر، فهي تتعامل مع مخرجات الصراع وليس مدخلاته، بينما اللاعبون الجدد، السعودية والإمارات وقطر، لم تدخل أدوارهم في حيّز المجال الاستراتيجي في التأثير على مخرجات الصراع أو مدخلاته!

الوجه الجديد للمنطقة، الذي تحدّث عنه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، يكشف عن أول ملامحه من خلال التكنولوجيا الحديثة والتحول الجديد في الاستقطاب الإقليمي، بانتظار معرفة نتيجة الانتخابات الأميركية التي ستكون هي الأخرى متغيراً مهماً في تحديد إلى أين ستتجه الأمور في المنطقة في العام المقبل

> يُظهر ما حدث في زولينغن أهمية تعزيز التفاهم والتعايش بين مختلف الفئات المجتمعية

السلام والتسامح، وأن مثل هذه الهجمات لا تمت إلى الدين بصلة.

وكان وقع الحادثة على السوريين المقيمين في ألمانيا ثقيلاً. عانى عديدون منهم شعوراً بالذنب، على الرغم من أن لا دور لهم في ما حدث. نظّموا مظاهرات للتعبير عن تعاطفهم مع الضحايا، ولتأكيد أنّ هذه الحادثة لا تمثلهم ولا تمثل القيم السورية، عبّر عديدون منهم عن خوفهم من زيادة التمييز ضدهم نتيجة الحادثة. من جانب آخر، أثار الحادث تساؤلات بشأن مدى تأثير التطرّف على الجاليات المهاجرة. هناك من يرى أن الظروف التي يعيشها اللاجئون، مثل العزلة الاقتصادية والاجتماعية، قد تسهم في تزايد المخاطر المرتبطة بالتطرف. وعلى الرغم من ذلك، يعبّر سوريون ومهاجرون كثيرون آخرون عن استيائهم من ربطهم بهذه الجرائم.

يُظهر ما حدث في زولينغن بوضوح أهمية تعزيز التفاهم والتعايش بين مختلف الفئات المجتمعية. يرى مراقبون عديدون أن الحل لا يكمن في تشديد القوانين فقط، بل يجب أيضاً العمل على تعزيز التوعية والتعليم لمنع انتشار الأفكار المتطرفة. فالتعليم والوعي يمكن أن يكونا حجر الأساس لبناء مجتمعات أكثر تسامحاً وقدرة على التعايش. كما ينبغي تعزيز الحوار بين الثقافات المختلفة. يمكن لهذا النوع من التواصل أن يقلل من سوء الفهم ويعزّز الاحترام المتبادل. إضافة إلى ذلك، على المجتمع الدولي أن يلعب دوراً أكبر في مواجهة التطرّف العنيف، ليس فقط من خلال التدابير الأمنية، ولكن أيضاً من خلال معالجة الأسباب الجذرية التي تؤدّي إلى التطرف. تعتبر السياسات الاجتماعية الشاملة التي تركّز على التماسك المجتمعي ضرورية لتفادي تكرار مثل هذه الحوادث. يجب أن تركّز هذه السياسات على تقديم الدعم اللازم للمهاجرين واللاجئين، وتوفير الفرص لهم للاندماج الكامل في المجتمع.

وتعدّ حادثة زولينغن تذكيراً مؤلماً بأنّ التطرّف لا يعرف حدوداً، ولا يفرق بين الناس بناءً على جنسياتهم أو أديانهم. وعلى الرغم من أن الألم الذي سببه هذا الهجوم لا يمكن إنكاره، إلا أن أمام المجتمع الألماني (وغيره) فرصة للتعلم من هذه الحادثة، والعمل معاً لبناء مستقبل أكثر سلاماً وأماناً.

ما يتطلبه الأمر إرادة جماعية لمواجهة التحديات بروح من التفاهم والوعي. يجب أن نرفض الكراهية بجميع أشكالها، وأن نتذكر أن الأفعال الفردية لا تمثل الجاليات بأكملها. الحوار، والتعليم، والتعاون هي الأدوات الأمنية، ولكن أيضاً من خلال معالجة الأسباب الجذرية التي تؤدّي إلى التطرف. تعتبر السياسات الاجتماعية الشاملة التي تركّز على التماسك المجتمعي ضرورية لتفادي تكرار مثل هذه الحوادث. يجب أن تركّز هذه السياسات على تقديم الدعم اللازم للمهاجرين واللاجئين، وتوفير الفرص لهم للاندماج الكامل في المجتمع.

وتعدّ حادثة زولينغن تذكيراً مؤلماً بأنّ التطرّف لا يعرف حدوداً، ولا يفرق بين الناس بناءً على جنسياتهم أو أديانهم. وعلى الرغم من أن الألم الذي سببه هذا الهجوم لا يمكن إنكاره، إلا أن أمام المجتمع الألماني (وغيره) فرصة للتعلم من هذه الحادثة، والعمل معاً لبناء مستقبل أكثر سلاماً وأماناً.

التماسك المجتمعي ضرورية لتفادي تكرار مثل هذه الحوادث. يجب أن تركّز هذه السياسات على تقديم الدعم اللازم للمهاجرين واللاجئين، وتوفير الفرص لهم للاندماج الكامل في المجتمع. وتعدّ حادثة زولينغن تذكيراً مؤلماً بأنّ التطرّف لا يعرف حدوداً، ولا يفرق بين الناس بناءً على جنسياتهم أو أديانهم. وعلى الرغم من أن الألم الذي سببه هذا الهجوم لا يمكن إنكاره، إلا أن أمام المجتمع الألماني (وغيره) فرصة للتعلم من هذه الحادثة، والعمل معاً لبناء مستقبل أكثر سلاماً وأماناً.

(كاتب سوري في برلين)

تونس بين قوة القانون وقانون القوة

صلاح الدين الجورشي

السؤال الذي طرحه الزميل محمد كريشان، في مقاله الأسبوعي في صحيفة القدس العربي، يشغل حالياً الساحة التونسية هذه الأيام: ماذا لو ألغت المحكمة الإدارية نتائج انتخابات الرئاسة في 6 أكتوبر؟ وهو احتمال مرعبٌ حقّاً، فالمسار الانتخابي الذي كانت انطلاقته خاطئة، وتسارعت خطواته، يُنبئ بأنه سيُفضي إلى أزمة عميقة غير مسبوقة في تونس، فالمرشّحون الذين أبعدتهم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تقدّموا بطعون من شأنها التشكيك في مصداقية العملية الانتخابية، علماً أن المحكمة وجدت نفسها مضطرّة، وهي أعلى سلطة قضائية، أن تواجه ما اعتُبر عناداً غير مبرّر من الهيئة، على الاستمرار في رفض الخضوع للحكم القضائي. وهو ما غذّى الصراع بين طرف يتمسّك بعلوية القانون الذي يُفترض فيه أ

طريق الحرية تبدأ بالتحرّر من فكر الظالمين

مصطفى البرغوثي

يعرف مفكّرون ومناضلون كثيرون كتاب فرانز فانون الشهير «المعذّبون في الأرض»، الذي يشرح فيه عقلية المستعمرين، وأساليب تكريسهم للعنف في قمع الشعوب المستعمَرة، بما في ذلك الأيديولوجيا التي تحرّم على المُستَعمَرين حقهم في استخدام العنف المضاد ضد من يضطهدونهم.

ولو كان فانون الذي كرّس حياته ونضاله وفكره لتحرّر الشعوب، وخصوصاً شعب الجزائر الذي كان يناضل للتحرّر من الاستعمار الفرنسي، حياً، لوجد في سلوك الفاشية الإسرائيلية، والداعمين لها في الغرب، مادّة خصبة لأكثر من كتاب. والواقع أن المنظومة الإسرائيلية الصهيونية، وحتى قبل أن يكتمل نضجها قوة فاشية، حاولت ترسيخ حدود وتقاليد وخطوط حمراء غير مسموح بتجاوزها، في علاقتها بالشعب الفلسطيني والشعوب الأخرى.

وهذه بعض أركانها:

أولاً: إن إسرائيل، وباستغلال ما تعرّض له اليهود من اضطهاد لا سامي أوروبي، أو روسي، ووصل إلى ذروته في الهولوكوست البغيض الذي نفّذه النازيون في ألمانيا، تحاول احتكار صفة الضحية الدائمة وصورتها وروايتها في أي خلافٍ أو صراع لها مع أي طرف آخر، وخصوصاً الشعب الفلسطيني. ومضمون ذلك أن إسرائيل (الحركة الصهيونية) تبقى بريئة حتى لو ارتكبت جرائم حرب لا سابق لها ضد المدنيين. بل إنها تروّج فكرة أنها، بصفتها «الضحية» الدائمة، تملك رخصة للقتل والبطش والاضطهاد، ولا يحقّ لأحد انتقادها، وأن فعل، فإن تهمة اللاسامية جاهزة لتوجه ضدّه.

ثانياً: لإسرائيل، رغم أنها كيانٌ يمارس الاحتلال والتطهير العرقي، حقّ الدفاع عن النفس، ولكن لا يحقّ لضحاياها امتلاك الحقّ نفسه، ولا يمر يوم من دون أن يخرج رئيس دولة أو رئيس وزراء غربي من دون أن يؤكّد «حق إسرائيل في الدفاع عن النفس»، ولا يأتي على حقّ الفلسطينيين في هذا، ولو مرّة. ويبدو المشهد هنا سوريالياً للغاية، إسرائيل التي هجرت 70% من الشعب الفلسطيني عبر المذابح والقتل والتهويد، ودمّرت 520 قرية وبلدة فلسطينية، ثم استولت، بعدوان عسكري على رؤوس الأشهاد، على ما تبقى من فلسطين باحتلالها الضفة الغربية وقطاع غزّة، بالإضافة إلى القدس العربية، بل أضافت الجولان السوري المحتل، لها حقّ الدفاع والهجوم والقصف والقتل، ولكن لا يحق للضحية الحقيقية (الشعب الفلسطيني والسوري واللبناني) الردّ والدفاع عن نفسه وإلا اتّهم بالإرهاب.

ثالثاً: إسرائيل في حالة افتقار مزمن للأمن، والحاجة للأمن ذريعة جاهزة في كل مفاوضات ومباحثات، ومجابهات لتبرير التعنّت والعناد الإسرائيلي الذي أفشل تاريخياً كل محاولة للوصول إلى سلام في المنطقة.

رابعاً: في أي مواجهة أو معركة، وحتى لو وصل الأمر إلى قتل 51،000 فلسطيني، بمن في ذلك 17 ألف طفل شهيد، من غير المقبول أو المبرّر وقوع قتلى أو جرحى إسرائيليين. وحسب ذلك المنطق، القتلى والمصابون يجب أن يكونوا من جانب واحد، أي من خصم إسرائيل أياً كان، فكل دم يهودي أو إسرائيلي مقدّس، أما دماء الفلسطينيين حتى لو كانوا أبرياء تماماً من المشاركة في أي فعل مقاوم فلا قيمة أو اعتبار لها.

وما زالت وسائل الإعلام الغربية الرئيسية تتبارى في وصف معاناة الأسرى الإسرائيليين الذين وقعوا بيد المقاومة الفلسطينية، ولكنها، في غالب الأحيان، لا تذكر شيئاً عمّا لا يقل عن 15 ألف أسير فلسطيني، حتى عندما يُعدم من يعدم منهم ميدانياً، أو يعذّبون حتى الموت، أو يزجّون في معسكرات اعتقال مزدحمة، وهم معرّضون للتجويع والإذلال والقتل والاغتصاب والتحرّش الجنسي.

> لا يمكن كسر حالة الحصار الذهني والفكري التي يحاول المضطهدون فرضها على الضحية، إلا برفض المنهج الاستعماري

خامساً: تحرّم المنظومة الأيديولوجية – الإسرائيلية، وبعض الرسمية الغربية، على الفلسطينيين حقّ النضال، ليس فقط بالكفاح المسلح (العنف المسلح)، بل بكل الأشكال الأخرى، بما فيها المقاومة الشعبية والمقاومة السلمية، وحتى المقاومة بالكلام.

ويبدو الهدف المركزي للدعاية الإسرائيلية وضع الفلسطينيين أو أي طرف يعارض إسرائيل في موقف الدفاع عن النفس، والاضطرار إلى تقديم المبرّرات والذرائع لما هو حقّ طبيعي لكل مظلوم بالدفاع عن نفسه. وما من شك في أن جوهر العقلية الاستعمارية هو تحريم الحقّ في النضال والكفاح على من هم ضحيتها، ومحاولة تكريس شعور نفسي داخلي عميق لدى الضحايا بالدونية والشعور بالذنب. ويشبه ذلك الأساليب التي يتبعها الاضطهاد الذكوري للنساء، الذي يحمّل المرأة أو الفتاة المسؤولية حتى عندما تتعرّض لجريمة الاغتصاب.

ولا يمكن كسر حالة الحصار الذهني والفكري التي يحاول المضطهدون فرضها على الضحية، إلا برفض المنهج الاستعماري من رأسه إلى أخمص قدميه ورفض سردية المضطهد أو المحتل وروايته. وأول خطوة في تحقيق الحرية من الاحتلال والاضطهاد هي التحرّر الفكري من مقولاته ودعايته ومعاييره ومفاهيمه، بل ومن مصطلحاته التي يحاول فرضها.

وكما حرّر فانون نفسه من تلك المقولات، فإن من واجب كل المناضلين الفلسطينيين، والمتضامنين معهم، تحرير عقولهم منها ومن مخلفاتها الفكرية، وتلك هي البداية لشقّ طريق الحرية الحقيقية.

(الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية)

من الثورة إلى الشماتة

عمار ديوب

عمليتان قذرتان، تفجير أجهزة البيجر وأجهزة اتصالات أخرى لاسلكية في أفراد حزب الله وعائلاتهم، تشبهان ما تقترفه دولة الاحتلال الإسرائيلي في مدارس غزّة والضفة الغربية ومخيماتهما، وأيضاً حصار حزب الله أهل مضايا في سورية في 2016، عدا عن ممارسات أخرى منه ضد السوريين. ويقول الانحطاط في ممارسة الحروب هذه إن أخلاقيات الحروب انتهت، وتراجع كثيراً التقيّد بالاتفاقيات المتعلقة بحماية المدنيين الدولية. لاحظ إدانة المحاكم والمؤسّسات الدولية دولة الاحتلال، وقد صارت تصنفها دولة منبوذة، ولكنّ هذه مستمرّة في الإبادة في غزّة.

أكثر من ثلاثة آلاف جريح، ونحو 30 قتلى، وقعوا بسبب تلك التفجيرات، ويُجمع المحلّلون أن دولة الاحتلال خلفها؛ وهذا على الأغلب هو السبب. كان لافتاً حجم الشماتة التي أصابت سوريين عديدين بعد هذا العدد الكبير للجرحى وللقتلى؛ بدا الأمر بمثابة شكل من أشكال الانتقام لما فعله حزب الله، وجمهور الأخير لم يتعاطف أبداً مع مدنيين سوريين، وقعت عليهم كل أشكال المظالم والقتل، وشارك فيها حزب الله منذ 2011.

ارتكب حزب الله خطيئة كبرى، صار معزولاً عربياً، حينما دخل سورية ولا يزال ووقف إلى جانب النظام وضد الشعب؛ ويخطئ سوريون بفرحهم بهذه التفجيرات، ويخطئون بضعف اهتمامهم بما يجري في غزّة وفلسطين؛ يخطئون لأنّ قضية فلسطين قضية العرب؛ أغلبية الأنظمة تخلّت عنها، منذ عقود، ولأسباب عديدة، وهذا خطأ كبير. صحيحٌ أن تَشكّلَ سياقٍ معين يتطلب بحثاً موضوعياً للفعل، ولكنّ هذا لا يغيّر من كونه خاطئاً. ورغم كثرة الأسباب، هناك ما يتعلق بالأفكار والآراء والسياسات القاصرة والمحدودة التي سادت عربياً، كالقول بالتعايش مع دولة الاحتلال، ورفض أيّ شكلٍ من الحروب لاستعادة فلسطين، وإعلاء الكلام عن السياسة باعتبارها خياراً وحيداً لتلك الاستعادة، ومنها إعلاء الدولة الوطنية على حساب الفكرة القومية، ووضع الوطنية بالضد من القومية، وأن كل تفكير في الأخيرة هو ضد الدولة الوطنية. واقعياً، استفادت إيران وتركيا وتمدّدتا عربيّاً، ورفضت دولة الاحتلال كل تلك الثرثرات، ووقّعت الاتفاقيات الابراهيمية، ولكنها لم تلتزم بأيّ حلٍّ للقضية الفلسطينية، بل لم تدفع محاولتها إبادة غزّة وتهشيم القضية الفلسطينية وشبه عملية كاملة ضد الضفة الغربية دول التطبيع إلى إيقاف اتفاقيات السلام أو حتى التهديد به. ومن ثم، تُعبر تلك الأفكار والسياسات عن مصالح الأنظمة المُطبعة، وهي بمثابة أيديولوجية لها، ومن المفيد مقارنة الصمت الشامل لتلك الكتابات عن ممارسات الدول المطبّعة القمعية. وفي النهاية، يصبح ذلك الكلام أقرب إلى الموافقة على حرب الإبادة وتجاهل حقوق الفلسطينيين في كل الأوقات.

تدفّق كثير من الشماتة على ألسنة السوريين، وفي وسائل التواصل الاجتماعي. والحقيقة هي شماتة المهزومين؛ يعتقدون أن حزب الله وإيران هم من هزموهم، وفي هذا بعض الحقيقة، ولكن الحقيقة الأكبر أن السوريين لم يستطيعوا الوصول إلى توافقات وطنية، وإلى رؤى مشتركة للخلاص من أوضاعهم ومنذ 2011، وظلّ الانقسام كبيراً فيما بينهم؛ انقسام قوى المعارضة، وانقسام الفصائل العسكرية، وانقسامات بين عرب وكرد؛ وهنا أحد الأسباب الكبيرة لهزيمتهم «المستمرة». مرّت الأعوام، وها نحن نقترب من العام الرابع عشر للثورة، أو لبدئها، ورغم الضعف والتهالك الذي أصبح عليه النظام، وتَحكُّم كل من روسيا وإيران فيه وبشكل شبه كامل، ورغم سياسات دولية كثيرة تحاول إنقاذه من تهالكه، وسواء عبر التقارب مع العرب أو الاتراك أو بعض الدول الاوربية؛ أقول، رغم ذلك كله، لا يزال السوريون يشعرون بالهزيمة؛ الأنكى تجاهلهم انتفاضة السويداء المستمرّة منذ أكثر من عام، وهناك مظاهرات لا تتوقّف في إدلب وأرياف حلب، وكذلك الاحتقان الشعبي المستمر للسوريين العرب تحت سلطة قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، والتجاهل يشمل الأوضاع المتدهورة وبحدّةٍ في كل المناطق التي يسيطر عليها النظام، ولن نتكلم على الشامتين بسوريي الداخل! والذي يدفع إلى القول إن هناك إمكانية لانفجار شعبيٍّ واسع، وهو ما بدأت الصحافة العالميّة الكتابة عنه.

> اقتصار سوريين كثيرين على الشماتة والكراهية يتضمّن قصوراً كبيراً في فهم المتغيرات، والواقع القابل للانفجار

لم تكن الثورة في سورية ممكنة لدى كثيرين في 2011، كانت أقرب إلى الأوهام، والأمر ذاته يخص النظام والمعارضة. وهناك حالياً عزوف عن التفكير فيها من جديد، وهناك تجاهل لبعض أوجهها كما أشير أعلاه، وهذا يشكّل واقع السوريين الذين ينشغلون بقضاياهم الخاصة، وبما يخص العام يتحدّثون عن الهزيمة، وعدم القدرة على تغيير الواقع، وأن سورية انتهت، ولن تعود، ومن هذه الأفكار «الانهزامية». الشماتة كانت «الفعل» الانتقامي السائد، وهي عظيمة الشأن بين السوريين أنفسهم. اقتصار سوريين كثيرين على الشماتة والكراهية يتضمّن قصوراً كبيراً في فهم المتغيرات، والواقع القابل للانفجار؛ هناك أسباب كثيرة لتوسّع الاحتجاجات، وكما لم يكن هناك شكلٌ محدّدٌ ومسبق ومعروف لها في 2011 سيكون الأمر ذاته في سورية، لاحقاً، كما يبدو.

أن ينحط وضع السوريين من الثورة إلى الشماتة أمر خطير، ولو كان حزب الله عدواً لثورة السوريين، وهو كذلك؛ فإن هذه الوضعية الفكرية البائسة هي ما تطيل عمر النظام المتهالك، وهي تعيق أيَّ تشكّل معارض جديد؛ ذلك أن غلبة هذا الشكل من المواقف تعني انتصار أفكار النظام في تحييد السوريين عن الفعل، وحصر تفكيرهم في الإطار العاطفي والانفعالي والشخصي.

النظامُ سعيدٌ للغاية بما أصبح عليه السوريون، ويشعر بالقلق فقط من الاحتجاجات وإمكانية توسّعها، أو من أيّة تشكيلاتٍ سياسية جديدة. الواقع في غاية التأزم، ويفرض تحدّياً يتعلق بضرورة تجدّد النشاط السياسي، وتجاوز الاكتفاء بالشماتة فعلاً وحيداً؛ ففي الشماتة انتصار للنظام ولحزب الله ذاته، ولكل ما هو سيئ في النفس البشرية.

(كاتب سوري)

حقائق من وحي «الهروب» المغربي الكبير

محمد طيفوري

شهدت مناطق في أقصى شمال المغرب، ثلاثة أيام، توترا شديدا نتيجة تدفق آلاف من الشبان والقاصرين من مختلف مناطق البلاد، الراغبين في اجتياز الحدود البرّية نحو مدينة سبتة المحتلة، تفاعلا مع دعواتٍ مبثوثة على مواقع التواصل الاجتماعي، تحدّد 15 سبتمبر/ أيلول الجاري موعدا للهجرة الجماعية والزحف العلني، في سابقةٍ هي الأولى من نوعها، نحو السياج الحدودي الفاصل بين مدينتي الفنيدق وسبتة الخاضعة للسلطات الإسبانية.

حلقة جديدة ضمن سلسلة محاولات لا تنتهي، فخلال أسبوع واحد (10-16 سبتمبر/ أيلول) جرى تسجيل ست محاولات لاقتحام الجيب الإسباني، أسفرت، بحسب السلطات المحلية، عن توقيف 4455 مرشحا للهجرة، من بينهم 141 قاصرا و519 مهاجرا أجنبيا. تُضاف إلى الأرقام المسجلة في الشهر الماضي (أغسطس/ آب)، حيث منعت السلطات المغربية 14648 مهاجرا من دخول مدينتي سبتة ومليلية على الساحل الشمالي للمغرب؛ اللتين تشكلان الحدود البرية الوحيدة للاتحاد الأوروبي في القارّة الأفريقية. لا ينكر أحد أن المغرب حقق تقدّما ملموسا في عدة أصعدة ومجالات، وتحوّل إلى قطب قاري للاستثمار... وهلم جرا من منجزاتٍ تصنع بريق البلد في الخارج من دون أن يكون لها وقع وتأثير على الأوضاع في الداخل، وحتى إن حدث ذلك، فغالباً ما يقتصر نطاقه على أقلية من المواطنين فقط.

عوداً إلى واقعة «الهروب الجماعي»؛ الوسم المتداول للنشطاء على وسائل التواصل الاجتماعي، التي تثبت من جديد حقائق مؤلمة في المملكة، طالما عمِل المسؤولون، بمختلف درجاتهم من الوزراء إلى المنتخبين المحليين، على نفيها بالإنكار والجحود تارّة والتجاهل والتغاضي تارّة أخرى، دون أن يغير ذلك في الواقع الأليم شيئا.

أولاً؛ أكذوبة الدولة الاجتماعية التي ما فتئت حكومة رجال الأعمال بقيادة الملياردير عزيز أخنوش، منذ توليه رئاسة الحكومة في سبتمبر/ أيلول 2021، تؤكّد حرصها على إقامتها في البلد، فما حدث في الفنيدق، إلى جانب وقائع أخرى سابقة، يظهر أن الدولة الاجتماعية التي تتحدّث عنها الحكومة لا تزال على حبراً على ورق، لأن معطيات الواقع، وفق أرقام المؤسّسات الرسمية للدولة، تثبت خلاف ذلك؛ من زيادة في الفوارق الاجتماعية، وارتفاع في نسب الفقر والبطالة، وتدهور في الأوضاع المعيشية للمواطنين، بسبب سياسة رفع الدعم عن المواد الأساسية.

ثانيا؛ مغرب السرعتين بات حقيقة لا تخطئها عين المتابع الحذق، فبعد عقود من سياسة استعمارية، يرنو الجميع إلى القطيعة معها، قسّمت البلد جغرافيا إلى مغرب نافع وآخر غير نافع، حظي الأول بوافر العناية والاهتمام على حساب الثاني. تطور التقسيم ليصبح فئويا، حيث تستأثر أقلية متنفذة بالعوائد والمكاسب على حساب الأغلبية الساحقة في المدن والأرياف لا فرق، فمثلا قرابة الثلثين من إجمالي الثروة المنتجة في المملكة كانت من نصيب 10% من المغاربة فقط.

ثالثا؛ الموارد البشرية المهدورة بشكل غير مسبوق في تاريخ البلد، فقبل بضعة أشهر، دقّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛ مؤسسة دستورية، ناقوس الخطر بشأن وضعية شباب خارج التعليم والعمل والتكوين، في دراسة بعنوان «شباب لا يشتغلون، ليسوا بالمدرسة، ولا يتابعون أي تكوين «Neet»: أي آفاق للإدماج الاقتصادي والاجتماعي؟» تفيد بأن إجمالي العاطلين عن العمل بلغ 4،3 ملايين شاب وشابة ما بين 15 و34 سنة، معتبرة أن هذا الإقصاء الاقتصادي والاستبعاد الاجتماعي يشكل تهديدا مباشرا للسلم والاستقرار في البلد. تقرير لم ترُق جرأته في تعرية الوضع لرئيس الحكومة كثيرا، فالتشخيص ليس بالأمر الجديد، في نظره، الجديد هو الحلول والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الأمر، وطبعا كانت ثمار ذلك التدخل الحكومي الفعال ما شهدنا الأسبوع الماضي!

رابعا؛ فشل سياسة المسكنات «الدوباج»؛ أي أسلوب الإلهاء الذي تعتمده الدولة لتوجيه الرأي العام، في وسائل الإعلام التقليدية وعلى منصات التواصل، نحو معارك تافهة ونقاشات هامشية بعيدا عن مشكلات الواقع وأسئلته الحارقة. ما جعل أصابع الاتهام موجهةً دوما نحو الغير (الأجانب) عند كل كارثة، بدل الاعتراف بالخطأ ومحاسبة الذات. وما هذه الواقعة سوى مثال عن ذلك، فأصواتٌ كثيرة، بمن في ذلك أكاديميون وخبراء، لم تتردّد في اتهام الجزائر بالضلوع في هذه الأحداث لضرب استقرار البلاد، والإضرار بعلاقاته الجيدة مع إسبانيا. بذلك، يسيء هؤلاء إلى بلدهم من حيث لا يشعرون، فكلام من قبيل اختراق مخابراتي أجنبي يضع الأجهزة الأمنية المغربية، المشهود لها عالميا بالكفاءة، في مهبّ الريح.

> فشل أسلوب الإلهاء الذي تعتمده الدولة المغربية لتوجيه الرأي العام، في وسائل الإعلام التقليدية وعلى منصات التواصل، نحو معارك تافهة

خامسا؛ موت السياسة مع الحكومة الحالية، فهي تدبر الشأن السياسي بأدوات قطاع الأعمال (راجع مقال الكاتب: «حكومة أخنوش... منطق الأعمال يفشل في السياسة»، «العربي الجديد»، 16/10/2022)، والصمت المطبق حيال المأساة الإنسانية التي عاشتها البلاد مثال على ذلك. يبقى الأمر طبيعيا في عالم الأعمال، فرَبّ العمل عادة ما لا يعير بالاً لإضراب العمّال، لذلك فضلت الحكومة التواري إلى الخلف، فلا تحرّك فوري ولا اجتماع طارئ، ولا حتى خروج للناطق باسمها ببلاغ (بيان)، وذلك أضعف الإيمان لسد باب التكهنات والروايات المضاربة. طبعا، لا يعدّ هذا جديدا في سيرة الحكومة، فقد حدث مع كارثة زلزال الحوز، وقبل أيام مع فيضانات الجنوب الشرقي، فلسان الحكومة على ما يبدو لا يتكلم سوى لغة الفعل والإنجازات.

ما حدث منتصف الشهر الجاري محاكمة شبابية علنية أمام الأشهاد للسياسات الحكومية المتعاقبة طيلة ربع قرن من حكم الملك محمد السادس، وموقف صريح من السردية الوطنية الحالية، من جيلٍ لا يرى له مستقبلا في هذا الوطن، وقبل ذلك كله رسالة قوية إلى الدولة العميقة التي أخلت بوعود وتعاقداتٍ كثيرة في عام 2011.

(كاتب مغربي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **لياك حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads